

جلالة الملك يوجه خطابا ساميا للمشاركين في المناظرة الوطنية حول السياحة

"الحمد لله و الصلاة و السلام على مولانا رسول الله و اله و صحبه

حضرات السيدات و السادة

يسعدنا ان نلتقي بالمنعشين السياحيين اعتبارا منا للعناية الخاصة التي نوليها للقطاع السياحي في كسب الجهاد الاقتصادي و الاجتماعي لخلق فرص الشغل و حرصا منا كذلك على نسبة استقطاب السياح لتواكب المؤهلات السياحية الطبيعية و الحضارية الهائلة لبلدنا.

وكما لا يخفى عليكم فان التكنولوجيا الجديدة للاعلام و الاتصال و عولمة الاقتصاد تتطوي على تحولات ستجعل السياحة في طليعة الصناعات العالمية. ولذلك ابينا الا ان نطلعكم على منظورنا لتاهيل هذا القطاع الذي نعتبره محركا محوريا للتنمية حتى تنال بلادنا نصيبها المستحق من السوق السياحية العالمية و المتوسطة الواعدة غايتنا المثلى اعادة الاعتلار للسياحة كقطاع اقتصادي ذي اولوية قصوى.

ان السياحة في منظورنا وان كانت نشاطا اقتصاديا من الاهمية بمكان فانها ايضا ثقافة و فن للتواصل مع الاخر. ومن هذا المنطلق فان تنميتها تتوقف على حسن استثمار مؤهلاتنا الطبيعية المتنوعة و تراثنا الحضاري و الثقافي العريق الزاخر بتقاليد كرم الضيافة و حسن الوفادة.

و اذا اردنا ان نجعل من السياحة قاطرة حقيقية للتنمية فان على كل مغربي أن يعتبر نفسه فاعلا سياحيا مجندا لكسب هذا الرهان وذلك بان نعمل جميعا على تحسين استقبال السياح باعتبارهم ضيوفا يحلون بديارنا معززين و علينا واجب تكريمهم بما يليق بفضائلنا الدينية وكذا على تطهير مناخ المجال السياحي و اشاعة سلوك المواطنة لدى كل المتدخلين في هذا القطاع من العاملين في الطيران و الجمارك و الفنادق و التجارة و الارشاد و الامن في اطار ترسيخ ثقافة و سياسة سياحية جديدة لتحسن استثمار المؤهلات الهائلة لجودة المنتج السياحي الوطني المتمثلة في القرب من المراكز الكبرى لتدفع السياح و تنوع المواقع الطبيعية و غنى التراث الثقافي و التقاليد الحضارية الراسخة و الغنية و المتنوعة في مجالات العمران و الطبخ و الازياء و الصناعة التقليدية و الفنون الشعبية.

كما ان هذه المؤهلات تستجيب للانتظارات الجديدة للسياح الراغبين في الانتجاع الباحثين عن سياحة ذات حمولة ثقافية اصيلة و بعد ايكولوجي متميز و المتطلعين لاقامة روابط انسانية مع السكان المحليين. و بموازاة تشديدنا على اعتبار جودة المنتج السياحي خيرا ضمانا لتعلق السائح ببلدنا و خيرا داعا للاقبال عليه فانه يتعين اتخاذ تدابير حازمة لتأمين راحة السائح خلال تنقلاته و زيارته للمواقع السياحية و حمايته من كل انواع التجاوزات و الابتزازات و المضايقات عن طريق تفعيل دور الشرطة السياحية و تعميمها على كل المدن السياحية.

و على المنعشين السياحيين بدورهم التحلي بهذه الثقافة الجديدة و بروح المقاولات السياحية المواطنة حريصين على جودة المنتج و الخدمات السياحية في مؤسساتهم الفندقية بمختلف درجاتهم من خلال اعتماد سياسة ائمان تنافسية متقيدين بالنتشريات المنظمة لمهنتهم التي وجهنا حكومتنا لاصلاحها و تضمينها على وحه الخصوص نظاما فعالا و شفافا و عادلا للتصنيف و المراقبة الحازمة.

كما أن عليهم أن يولوا أهمية قصوى لتشجيع و استيعاب السياحة الداخلية التي تعرف إنتعاشا ملحوظا منذ بضع سنوات وذلك بتوفير منشآت فندقية مستجيبة لحاجيات و متطلبات السائح المغربي و في تناول كل فئات الشرائح الاجتماعية.

وبما أن القطاع السياحي يشكل خزاننا هائلا لفرص الشغل الجذابة لشبابنا فإنه يتعين إيلاء كامل العناية للموارد البشرية السياحية من خلال سياسة للتكوين تتلائم كما وكيفا مع حاجيات هذا القطاع.

إن بإمكان بلدنا بفضل المهنات الطبيعية والحضارية التي حباها الله تعالى بها تحقيق تنمية سياحية وطنية ذات جودة عالية تمكننا من الاستقبال السنوي لما لا يقل عن عشرة ملايين سائح خلال العقد المقبل. ولتحقيق هذا المبتغى فإنه يتعين علينا الانكباب الجدي على رفع الإعاقة التي يمثلها في وجه مهناتنا السياحية الجيدة ضعف الطاقة الإيوائية للمؤسسات المصنفة فضلا عن تأهيل الأنماط الإيوائية الغير المصنفة وإحداث ثمانين ألف سرير في جميع مجالات المنتج السياحي الساحلي منه والجبلي والغابوي والصحراوي وبكل أنواعه بما فيها الأشكال الجديدة للإيواء مثل دور الضيافة والإقامات القروية.

ولن يتأتى لنا ذلك إلا بالمزيد من حشد الاستثمار العام والخاص الوطني والأجنبي في القطاع السياحي.

وإذا كان إعداد صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجبل جديد من المناطق السياحية المندمجة يجسد إرادتنا الراسخة في تحفيز الدولة للاستثمار السياحي غاننا عازمون على المضي قدما على هذا المنوال لتجهيز مناطق سياحية جديدة بشراكة مع القطاع الخاص وفق دفتر للتحملات يخول للخواص دور الانجاز و التسويق تاركا للدولة مهمة التوجيه و المراقبة.

كما أن التنمية المتناسقة للسياحة على صعيد مجموع التراب الوطني تظل رهينة باعتماد المنظور الجهوي وإشراك الفاعلين المنتخبين والمنظمات المهنية والسلطات المحلية والفعاليات الجهوية في تنمية السياحة المحلية مشددين على دور الجماعات المحلية في تشجيع الأنشطة السياحية من خلال الحرص على نقاء البيئة وجمالية الفضاء السياحي وتنظيم أنشطة ترفيهية بصفة دائمة تجعل الإقامة في مدننا وقرانا مريحة ومرحة.

وحرصا منا على تشجيعكم على الانخراط الشامل في معركة الإقلاع الجديد لهذا القطاع الاستراتيجي فاننا نبشركم باصدار تعليماتنا السامية الموجهة لحكومة جلالتنا بوضع الاراضي ذات الصبغة السياحية رهن إشارة المنعشين السياحيين بمساعدة من قبل الدولة تناهز خمسين في المائة من قيمتها وبتوسيع اليات الضمان من خلال الصندوق المركزي ودار الضمان لتسهيل شروط تمويل القطاع وبمواصلة عملية تطهير القرض العقاري والسياحي حتى يستعيد قدرته على تمويل الاستثمارات السياحية بتعاون مع القطاع المصرفي وبالإسراع بتبسيط الجبايات المحلية وتناسقها جاعلينا منها محفزا للقطاع عوض أن تكون عائقا أمام ازدهاره وبانفتاح سياحتنا على استثمارات كبر المنعشين الدوليين وفتح أوسع مجال أمامهم إما بشراكة مع فاعلين مغاربة أو من خلال استثمارات خاصة بهم.

وإدراكا منا لأهمية مواكبة المجهود الاستثماري السياحي بمجهود مماثل في مجال إنعاش المنتج السياحي الوطني وتقوية جاذبية المغرب في الأسواق الدولية كوجهة سياحية جيدة فقد حرصنا على أن يضطلع المكتب المغربي للسياحة بهذه المهمة ضمن هيكلية وموارد بشرية ومادية جديدة تستهدف بالأساس تحسين طرق تدبيره وتحويله الى جهاز فاعل بشراكة مع الجمعيات المهنية والمؤسسات العامة والخاصة المعنية بتنمية السياحة.

وعملا على تحسيد ما نعلن عنه من إجراءات ملموسة على أرض الواقع فان من دواعي مسرتنا أن نتوج لقاءنا بكم برئاسة حفل التوقيع على التفاق الأطار بين الحكومة والمنعشين السياحيين المبلور لتوجيهاتنا معتبرين رعايتنا له بمثابة تعبير جماعي من لدن جميع المواطنين عن الالتزام المعنوي الفعلي بالنهوض بهذا القطاع الاستراتيجي املين أن تتظافر جهود الجميع على ترجمته في مشاريع طموحة تسرع بقاطرة القطاع السياحي الذي يشكل فوزنا في معركة إقلاعه دعامة أساسية لكسب الجهاد الأكبر الاقتصادي والاجتماعي الذي نخوضه بكل بكل ثقة وعزم وطموح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".